الأمم المتحدة

S/2006/793

مجلس الأمن

Distr.: General
5 October 2006
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لليابان لدى الأمم المتحدة

بصفتي رئيس مجلس الأمن لشهر تشرين الأول/أكتوبر، أتشرف بإبلاغكم بأنه من المقرر أن يجري مجلس الأمن مناقشة مفتوحة عن موضوع ”أدوار المرأة في توطيد السلام“، يوم الخميس، ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، احتفالا بالذكرى السنوية السادسة لاتخاذ المجلس القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن.

وقد أعدّت رئاسة المجلس ورقة مفاهيمية للمساعدة في توجيه المناقشة بشأن هذا الموضوع (انظر المرفق).

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) كينزو **أوشيما**
السفير،
الممثل الدائم لليابان لدى الأمم المتحدة

101006 101006 06-55635 (A)

مرفق الرسالة المؤرخة ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لليابان لدى الأمم المتحدة

مناقشة مفتوحة لمجلس الأمن، ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦

قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠)
المرأة والسلام والأمن

أدوار المرأة في توطيد السلام

في حالات ما بعد انتهاء الصراع، يلزم إيلاء اهتمام خاص للتصدي للتحديات التي تواجهها المرأة، ويكون من الضروري توطيد السلام بمشاركة مباشرة من المرأة ذاتها على نحو شامل ومتكامل محوره الإنسان. وبمناسبة الذكرى السنوية السادسة لاتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، تقترح الرئاسة اليابانية لمجلس الأمن إجراء مناقشة مفتوحة بشأن أدوار المرأة في توطيد السلام. وستولي هذه المناقشة المفتوحة اهتماما خاصا للإجراءات والممارسات الجيدة والدروس المستفادة من إشراك المرأة في توطيد السلام.

وفي هذا السياق، يهدف توطيد السلام إلى صون السلام الذي تحقق بصعوبة والحيلولة دون تجدد الصراعات، ويمثل جميع الجهود الهامة التي تعزز عمليات السلام والمصالحة، وتؤمِّن الاستقرار والأمن الداخليين، وتقدم المساعدة الإنسانية والمساعدة في مجال التعمير، وتكفل انتقالا سلسا نحو التنمية المستدامة، بروح قوامها الملكية المحلية والشراكة الدولية.

ويشدد القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) والبيانات الرئاسية التي أعقبته (S/PRST/2001/31 و S/PRST/2002/32 و S/PRST/2004/40 و S/PRST/2005/52) على دور المرأة في توطيد السلام، ويؤكد على المبادئ التالية:

- مشاركة المرأة على قدم المساواة وإشراكها إشراكا كاملا في جميع الجهود الرامية إلى صون السلام والأمن وتعزيزهما؛
- تعميم مراعاة المنظورات الجنسانية في جميع جوانب منع نشوب الصراعات وحلها والتعمير، لكفالة معالجة احتياجات وأولويات النساء والفتيات والرجال والفتيان على قدم المساواة بصورة منهجية؛

- حماية المرأة والفتاة من انتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس، وإنهاء ظاهرة الإفلات من العقاب.

وتحقيق هذه المبادئ في سياق توطيد السلام لن يعزز فحسب قدرة المرأة على الانتعاش من الصراعات والمشاركة مشاركة كاملة في إعادة بناء مجتمعاتها المحلية، بل سيساهم أيضا في تحقيق استدامة السلام ومنع تجدد الصراعات. ويتطلب تطبيق هذه المبادئ تعزيز المشاركة المباشرة والمتساوية للمرأة في هيئات صنع القرارات ورسم السياسات المراعية للمنظور الجنساني وفي البرامج والميزنة والإصلاح المؤسسي على الصعيد العالمي والإقليمي والوطني والمجتمعي.

وعلى امتداد العقد الأخير، أصرت المرأة بإقتناع متزايد على أنها تستطيع تقديم الكثير وكسب الكثير من المشاركة في منع نشوب الصراعات وتوطيد السلام. وقد شاركت التنظيمات النسائية في بلدان مختلفة مثل أفغانستان وبوروندي وليبريا وتيمور – ليشتي في منع نشوب الصراعات وتوطيد السلام وكفلت توجيه الاهتمام إلى تجربة العنف الذي تعرضت له النساء خلال الحروب وجبر آثار هذا العنف، والاعتراف باحتياجاتهن المتعلقة بحقوق الملكية والانتعاش الاقتصادي، ودعم حقهن في المشاركة في صنع القرارات العامة. ويتعزز تأثير النساء على عمليات توطيد السلام عندما يكون بإمكانهن الاعتماد على قوتهن وأولوياتهن المشتركة. وقد أصبح تمكين فرادى النساء ودعم شبكاتهن ومبادراتهن الشعبية لبناء السلام عنصرين مهمين على نحو متزايد في عمليات توطيد السلام.

وبالإضافة إلى دعم المشاركة المباشرة للمرأة، من المهم بالمثل ضمان أن تكون السياسات والبرامج الرامية إلى إصلاح و/أو إعادة بناء مؤسسات القطاع العام، مثل قطاع الأمن والجهاز القضائي والهيئات التشريعية الوطنية والمحلية والمؤسسات الاجتماعية والاقتصادية، قائمة على فهم راسخ لأثر الصراعات المسلحة على مختلف فئات النساء، وأن تكون مستجيبة استجابة كاملة لاحتياجاتهن في سياق ما بعد انتهاء الصراع. ومن ذلك على سبيل المثال أنه في عديد من البلدان التي توجد فيها صراعات والبلدان الخارجة من صراعات، كثيرا ما لا تجري مساءلة الشرطة والأفراد العسكريين عن سوء السلوك تجاه النساء والأطفال. وتطبيق سياسات قائمة على عدم التسامح إطلاقا في هذا الصدد مثال على الإصلاح المؤسسي الذي يراعي المسائل الجنسانية.

وبغية الإسراع بوتيرة الجهود الرامية إلى التنفيذ الكامل للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، من المهم للغاية تجميع الممارسات الجيدة والدروس المستفادة، والقيام بصورة منهجية بتحديد التحديات والثغرات في مجال تعزيز مشاركة المرأة.

وستتيح المناقشة المفتوحة لعام ٢٠٠٦ فرصة جيدة لتجديد الزخم السياسي نحو التنفيذ الكامل للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) ومناقشة استراتيجيات محددة لتعزيز المساواة بين الجنسين في جميع الجهود الرامية إلى تحقيق السلام الدائم في البلدان الخارجة من صراعات. وفي هذا الصدد، من المتوقع أن تساهم لجنة بناء السلام المنشأة حديثا في تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بإدماج المنظورات الجنسانية في عملها.

الأهداف الأساسية للاجتماع

- الاستماع إلى الآراء بشأن الحالة الراهنة لتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، وإلى توصيات بالتدابير والإجراءات اللازمة لمواصلة تحسين التنفيذ، بما في ذلك من خلال خطط العمل والاستراتيجيات الوطنية ومتابعة خطة العمل على نطاق منظومة الأمم المتحدة المعتمدة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥ (انظر S/2005/636)؛
- تمكين ممثلي منظومة الأمم المتحدة والمجتمع المدني من عرض الكيفية التي يعملون بها على دعم المشاركة الكاملة للمرأة وإدماج منظورات المساواة بين الجنسين في عمليات توطيد السلام ومعالجة الثغرات والتحديات الخاصة التي تصادف في هذا المجال؛
- إتاحة الفرصة للدول الأعضاء للتعليق على المسائل المثارة في المناقشة، سواء فيما يتعلق بأدوار المرأة في توطيد السلام وإدماج مبادئ المساواة بين الجنسين في عمليات بناء السلام أو بالتنفيذ الأوسع نطاقا للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠).

شكل الاجتماع

سيفتتح الرئيس الاجتماع بملاحظات تمهيدية قصيرة. وبعد ذلك، سيعطي الرئيس الكلمة للمتكلمين ولأعضاء المجلس ولغير أعضاء المجلس. وقد ترغب الدول الأعضاء في طرح أسئلة محددة بصدد المسائل التي يثيرها المتكلمون في بياناتهم. وسيوجه الرئيس الدعوة إلى المتكلمين للإجابة عليها في نهاية الاجتماع.

النتيجة

سيعد الرئيس مشروع بيان رئاسي ليحظى بموافقة أعضاء المجلس في موعد مناسب لبدء المناقشة المفتوحة.